زكريا

كما مر ولو مشكيا في المائية وضدها قال القاضي رحمه الله
فالظاهر انهما يطهران لانا لا نسلب الطهورية بالشك و
سيأتي في حق احدهما ترجيح بالامر جح انتهى واعلم ان
الماء المتردد على عضو المتوضي دعلى بدن الجنب وعلى المتنجس
ان لم يتغير وطهور كما مر على عضو طهره فان جرى من عضو
المتوضي الى عضوه الاخر وان لم يكن من اعضاء الوضوء كان
جاوز منكبه او تقاطر من راس كتف الجنب الى قدمه صار مستعملا
لانه صار منفصلا حكما في المنكبت وحسا في غيره اما ما يبقى في البقاع و
كان جرى من كف المتوضي الى ساعده او من راس الجنب الى لحيته او
صدره فلا يصير مستعملا للعذر والمشقة وان خرقه الهوى تنبيه
لو عرف المحدث من ماء قليل بكفه ولو ليبرى بعد غسل وجهه صح ان
قصد الاقتصار عليها او ثلاثا ان لم يرده ولم ينوى الاغتراف
بان نوى الغسل عن الحدث واطلق هما رمستعملا اما اذا قصد اخذ
الماء للغرض اخر فلا يضر كما قال ابن حجر واذا ادخل يده ونوى
الاغتراف وحكمنا باستعمال الماء فهل له ان يحرك يده لاجل التقليب
نعم له هذا وكذا لو فصلها وفيهما ماء وغسل باقي يده لا غير اجزاه
اما اذا نوى الاغتراف بان قصد نقل الماء بيده والغسل به خارجا
الا ان

الا ان لم يصر مستعملا فايدة اعلم ان نية الاغتراف مانعة للاستعمال
ومحلها في الوضوء بعد غسل الوجه عما مر وفي الغسل بعد فيه
بان غسل جزأ من بدنه غير يده مع رفع الجنابة ثم ادخل
يده ليأخذ ويكمل غسله مثلا فيجب عليه ان ينوى الاغتراف
حينئذ والا صار مستعملا في حق غيره وفي حق نفسه ايضا ما
خلا يده التي اغترف بها فانها استعملت جنابتها واذا انفصلت
وفيها ماء قليل غسل باقيها به كما مر دائما اذا غسل الجنب يديه وكما
ونوى عند هما رفع الجنابة فانه تسقط جنابتهما فاذا اغترف
بهما انغسل منهما لا يحتاج الى نية اغتراف حينئذ فاستفد ذلك
فانه مهم وهواى المستعمل ما استعمل في فرض الطهارة والمراد بالفرض
ما لا بد منه فالفضلة الاولى ولو من طهر صبي لم يميز لطواف
او سلس وحفيظ لم ينو هم اي الطهر وصلاة نفل وكتابة
انقطع دمها لتحلل مسلم اي يعتقد توقف الحل عليه كما
هو ظاهر قاله ابن حجر قال شيخ الاسلام الزيادي رحمه الله
عند قوله اي قول ابن حجر يعتقد الخ خرج بهذا القيد الحنفي
الذي لا يعتقد توقف الحل على الغسل بل على الانقطاع
فقط فلا يكون الماء مستعملا لانه لا يستعمل فيما لا بد منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)